

حوار

عيسى
الدوسري

أكد المهندس عيسى عبدالرحمن الدوسري، المدير التنفيذي لمؤسسة المواصلات العامة بهيئة الطرق والمواصلات، أن قطاع المواصلات العامة شهد تقدماً مطرداً منذ تأسيس الهيئة، التي استطاعت تحقيق العديد من الإنجازات، بفضل التخطيط السليم، والخطط الطموحة، والمبادرات المستمرة، والاستعانة بأخر ما توصلت إليه التكنولوجيا في هذا المجال، تماشياً مع خططها الاستراتيجية في جعل دبي في مكانة مرموقة على خريطة المواصلات العامة عالمياً. وقال، إن الحافلات العامة تلعب دوراً حيوياً وفعالاً في تكامل منظومة النقل الجماعي نظراً لارتباطها مع مترو دبي ووسائل النقل البحري، كما أن ازدياد أعداد ركاب الحافلات العامة يعد مؤشراً جيداً على تطور ثقافة استخدام وسائل المواصلات العامة في الإمارة، مشيراً إلى نقلها أكثر من 56 مليوناً و521 ألفاً و152 ركاباً في النصف الأول من العام الجاري. ولما كان من تسييل الضوء على سبل النقل الجماعي في إمارة دبي، كان معه هذا الحوار:

حوار: محمد رباح

المدير التنفيذي لمؤسسة المواصلات العامة «الطرق»:

زيادة أعداد المنقولين رغم انخفاض رحلات الحافلات في دبي

وسائل
النقل البحري
تجذب
عدداً كبيراً
من الجمهور

الإمارة، وتحرص المؤسسة على الالتزام الدائم بتطوير أبنيتها عملها ومواكبة التطورات العالمية في هذا المجال الحيوي، من خلال الاستعانة بتقنيات الاتصال الحديثة التي تساعد الموظفين على استقبال أكبر قدر ممكن من المكالمات الواردة، والعمل على تقليص نسبة المكالمات الضائعة من إجمالي المكالمات التي ترد إليها. وتوضح الإحصاءات أن نسبة مكالمات مركبات الأجرة في النصف الأول من العام الجاري وصلت إلى 44 مليوناً و739 ألفاً و130 مكالمة، فيما وصل عدد حجوزات المركبات إلى مليونين و587 ألفاً و976 حجراً.

■ ماذا عن النظام المتبع في قسم الحجز والتوزيع؟
- يعمل النظام المتبع في قسم الحجز والتوزيع على ربط مركبات الأجرة التابعة لمؤسسة تاكسي دبي وشركات الاستئجار بمنظومة التحكم عبر الأقمار الاصطناعية، الأمر الذي يساهم في الحد من استهلاك السيارات على الطريق، عبر التوجيه المعلن، وتغادي الازدحام المروري، والمحافظة على البيئة، والتأكد من ضرورة تنفيذ طلبات الجمهور بسرعة وفعالية. وشهدت المؤسسة ارتفاعاً ملحوظاً في النصف الأول من العام الجاري، حيث وصل العدد الإجمالي لركاب مركبات الأجرة إلى 77 مليوناً و846 ألفاً و86 ركاباً، تم نقلهم من خلال تسيير 44 مليوناً و739 ألفاً و130 رحلة.

المحافظة على البيئة

■ أين تقع حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية من مشاريعكم المخطط؟
- بادرت المؤسسة بوضع الأطر والسياسات وتنفيذ العديد من البرامج والإجراءات التي تكفل الاستدامة البيئية، والحد من الآثار السلبية الناتجة عن أنشطتها. والمحافظة على الموارد الطبيعية والحد من الانبعاثات الهوائية للحافلات، فضلاً عن إدارة المخلفات الناتجة عن الأنشطة المختلفة، إيماناً بمسؤوليتها تجاه المجتمع. وتمكنت المؤسسة من إعداد سياسة عامة لحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، حيث توضح هذه السياسة، الخطوط العريضة والالتزامات الإدارية العليا والمسؤوليات والأطر القانونية والتشريعات المتعلقة بالحفاظ على الموارد الطبيعية، والصحة العامة وحماية البيئة، إذ تم إعداد نظام لإدارة البيئة على المستوى المؤسسي يوضح الأنشطة المختلفة للمؤسسة في مجال البيئة، وطرق الحد من الآثار السلبية للملوثات، وطرق الحفاظ على الموارد الطبيعية، وحماية البيئة واستدامة التنمية، وكذلك يوضح آليات التعامل مع المخلفات والانبعاث الناتجة عن أنشطة المؤسسة، وطرق الحماية من تلوث البيئة وأساليب التخفيف، فضلاً عن حماية الصحة لجميع الموظفين والمجتمع والبيئة من الأضرار التي قد تنتج عن الأنشطة المختلفة.

■ ما الذي يعنيه هذا من الناحية العملية؟
- لقد تم الحد من انبعاثات الملوثات الهوائية الناتجة عن تشغيل الحافلات العامة والعبوات المعبأة مثل أكسيد الكبريت، وأكسيد النيتروجين والهيدروكربونات، وأول أكسيد الكربون، وذلك من خلال تصميم وإنشاء وتشغيل 7 عبوات ترابية تعمل بالكهرباء، واستخدام وقود الديزل ذي محتوى قليل من الكبريت، وإحلال أسطول الحافلات العامة بأخرى متوافقة مع المواصفات الأوروبية «يورو 4-5»، فضلاً عن استخدام مركبات مزودة بوسائل للحد من انبعاثات أكسيد النيتروجين، ومن خلال استخدام مركبات مزودة بوسائل للحد من انبعاثات الهيدروكربونات وأول أكسيد الكربون.

و388 ركاباً، من خلال 481 ألفاً و546 رحلة، وحرصت المؤسسة على توفير أكبر قدر من الراحة للركاب من خلال توفير محطات للنقل البحري مجهزة بكشك، خاص لتقديم مجموعة من الخدمات، إضافة إلى بطاقات نول المدفوعة مقدماً، حيث وفرت 21 محطة للنقل البحري خلال العام الماضي، فيما أصبح العدد الإجمالي للمحطات 27 محطة خلال العام الحالي.

الحافلات المدرسية

■ تولت المؤسسة مهمة وضع قانون للنقل المدرسي، ما الذي تم إنجازه على هذا الصعيد؟
- تقوم المؤسسة، من خلال إدارة شؤون السائقين، بتدريب السائقين ومنحهم تصاريح لقيادة الحافلات المدرسية، وبلغ عدد التصاريح الصادرة في النصف الأول من العام الماضي 309 تصاريح لسائقي الحافلات المدرسية، فيما ارتفع العدد الصادر خلال النصف الأول من العام الحالي ليصل إلى 591 تصريحاً، كما تم إلزام المدارس بتعيين مشرفين.

■ ما خطة المؤسسة فيما يتعلق بمركبات الأجرة؟
- تعد مركبات الأجرة من وسائل النقل المهمة في

استخدام محركات
خاصة للحد من انبعاثات
أكسيد النيتروجين

إقبال واسع على النقل العام

106,853 عدد
الطلاب المنقولين
بحافلات المدارس

العام الجاري في الفترة نفسها إلغاء 13,796 رحلة، بنسبة تحسن وصلت إلى 63٪، الأمر الذي أسهم في تقليل الشكاوى الواردة من مستخدمي الحافلات العامة، والتي تقلصت بشكل كبير جداً إلى أن وصل عددها إلى 96 شكوى في الفترة ذاتها من العام الجاري.

■ لكن ماذا عن حوادث الحافلات؟
- تمكنت المؤسسة من تقليل نسبة الحوادث للحافلات العامة، حيث بلغت 242 حادثاً، أي بنسبة انخفاض تصل إلى 63٪ بالمقارنة مع العام الماضي، ويعود مستوى ارتفاع الخدمة إلى الحرص المتواصل والسعي الدؤوب لتطبيق أفضل الممارسات العالمية المتبعة في هذا المجال، وذلك من خلال إطلاق العديد من المبادرات الاستراتيجية والخطط الكفيلة بإحداث التغيير الإيجابي المطلوب، التي من ضمنها تركيب 637 موقفاً مكيفاً للحافلات.

■ مما تتألف منظومة النقل البحري التابعة للمؤسسة؟

- تعمل المؤسسة على تطوير خدمة النقل البحري من خلال مشاريع كثيرة وطموحة، وتتألف منظومة النقل البحري من مشاريع الباص المائي، والتاكسي المائي، والعبوات، والفيري، حيث تهدف المؤسسة من خلال هذه الوسائل إلى تقديم خدمات متميزة.

■ ماذا عن نسبة إقبال الجمهور على سبل النقل البحري؟

- جذبت الوسائل البحرية للنقل عدداً كبيراً من الجمهور، حيث وصل العدد الإجمالي لركاب خلال النصف الأول من العام الماضي 8 ملايين و373 ألفاً

63٪ نسبة انخفاض الرحلات
الملغية و44.7 مليون مكالمة
لركبات الأجرة في 6 شهور

■ ما الدور الذي تلعبه الحافلات العامة في تكامل منظومة النقل الجماعي؟

- تلعب دوراً حيوياً وفعالاً في تكامل منظومة النقل الجماعي نظراً لارتباطها مع مترو دبي ووسائل النقل البحري، الأمر الذي يجعل النقل عبر وسائل المواصلات العامة في إمارة دبي تجربة تحسم بالراحة والسلاسة والأمان، وقد شهد قطاع النقل بالحافلات نمواً مطرداً، حيث نقلت الحافلات العامة أكثر من 56 مليوناً و521 ألفاً و152 ركاباً في النصف الأول من العام الجاري. ويعد ازدياد أعداد ركاب الحافلات مؤشراً جيداً على تطور ثقافة استخدام وسائل المواصلات العامة في الإمارة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على إيجابيات استخدام وسائل النقل الجماعي المختلفة البرية والبحرية من قبل الجمهور من مختلف شرائح المجتمع.

■ ماذا عن عدد الرحلات الفعلية المنفذة على مسارات الحافلات؟

- سجلت نسبة الرحلات الفعلية المنفذة على مسارات الحافلات العامة انخفاضاً بسيطاً بالمقارنة مع النصف الأول من العام الماضي، حيث بلغت مليوناً و346 ألفاً و530 رحلة خلال النصف الأول من العام الجاري، وما يشير إلى إيجاب أنه على الرغم من انخفاض الرحلات بالحافلات العامة، إلا أن هناك زيادة في أعداد المنقولين.

■ وما السبب الذي يقف وراء انخفاض الرحلات؟

- السبب يتمثل بربط الاستغلال الأمثل للحافلات بحجم الطلب، لتقليل المنغصات التشغيلية وزيادة الإيرادات، الأمر الذي أثر في أعداد الكيلومترات الضرورية في عمليات التشغيل، حيث بلغت أعداد الكيلومترات لتبرع الأول من عام 2010 و54 مليوناً و117 ألفاً و889 كيلومتراً، فيما وصلت خلال النصف الأول من العام الحالي إلى 37 مليوناً و708 آلاف و148 كيلومتراً، أي بنسبة انخفاض تصل إلى 30٪.

وهنا نجد الإشارة إلى ازدياد نسبة الإغفال في الحافلات، حيث وصلت إلى 37.6٪ خلال النصف الأول من العام الحالي، فيما سجل النصف الأول من عام 2010 نسبة 33.50٪.

■ وكما بلغت نسبة التزام وسائل النقل بدقة للوائح؟

- تهدف مؤسسة المواصلات العامة للوصول إلى أفضل النتائج في دقة المواعيد لوسائل النقل، وتنظيم زمن الحياض، إضافة إلى توفير عنصر السلامة والراحة من خلال توفير التقنيات المتطورة كمنظومة التكييف المتطورة، وشاشات العرض، وغيرها من المزايا المقدمة للجمهور، وقد سجلت نسبة التزام الحافلات العامة بالجدول الزمني المخطط لانتقالها بين المواقع ارتفاعاً كبيراً وصل إلى 74.39٪ خلال النصف الأول من العام الجاري، كما استطاعت المؤسسة تحقيق نسبة 100٪ في التزام خروج الحافلات من محطات الإزواء، فيما كانت النسبة في الفترة نفسها من العام الماضي 99.80٪، ويرجع هذا الارتفاع إلى قيام المؤسسة بدراسة سبل النهوض بهذا الجانب، من خلال وضع الحلول المناسبة واستخدام التكنولوجيا في رقابة الأداء.

■ ما الدور الذي لعبته المسارات المخصصة للحافلات بهذا الارتفاع؟

- كان لتطبيق مشروع المسارات المخصصة للحافلات العامة الأثر الكبير في زيادة نسبة الدقة في التزام الحافلات بالوقت المجدولة، إضافة إلى خفض نسبة الرحلات الملغية، ويمكن ملاحظة ذلك الفرق بمقارنة العام الجاري بالماضي، حيث شهد النصف الأول من عام 2010، 37 ألفاً و444 رحلة ملغية، فيما شهد